



**Tikrit Journal of Administrative
And Economics Sciences**
مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية

ISSN: 1813-1719 (Print)



**Employing the dimensions of Electronic governance in the field of
sustainable development: a survey study of the opinions of a sample
of Mosul municipality employees**

Assist. Lecturer: Ali S. A. Al-Hayali
College of Administration and Economics
University of Mosul

ali_samir@uomosul.edu.iq

Assist. Lecturer: Ahmed Ali A. Al-Hadidi
College of Administration and Economics
University of Mosul

ahmed.a.aziz@uomosul.edu.iq

Abstract

The study, sought to identify the impact of e-governance in its dimensions (electronic transparency, e-participation, e-accountability, e-audit), which is an independent variable, in achieving sustainable development, which is one of the most important problems facing the countries of the world in the current era as a dependent variable. The study conducted in the Nineveh Governorate Municipal Department. The study environment was chosen in the Directorate of the Municipality of Nineveh Governorate, and the study was applied to a purposive sample of (39) individuals out of a total of (45) individuals working in the field of information technology within the units of the Directorate. The study relied on the questionnaire as a main tool in collecting data and information as well as personal interviews. It sought to test some hypotheses related to the influence relationships between the study variables to answer the questions related to the study problem and reach the objectives set, and I used many statistical methods, most notably (repetitions, Percentages, arithmetic mean, standard deviation), by adopting (SPSS) programs to test and verify the validity of the study's hypotheses. most prominent conclusions reached by the study is the existence of a moral relationship between e-governance and sustainable development, and this is due to the validity of employing the study's variables and directing them in the direction that serves the organization and achieves the purpose of dealing with e-governance.

Keywords: E-governance (EGOV), sustainable development (SD).

توظيف ابعاد الحوكمة الالكترونية في دعم التنمية المستدامة:
دراسة استطلاعية لآراء عينة من موظفي بلدية محافظة نينوى

م.م. احمد علي عزيز الحديدي
كلية الإدارة والاقتصاد
جامعة الموصل

م.م. علي سمير علي الحياي
كلية الإدارة والاقتصاد
جامعة الموصل

المستخلص

سعت الدراسة إلى التعرف على مدى تأثير الحوكمة الالكترونية بأبعادها (الشفافية الإلكترونية، المشاركة الإلكترونية، المساءلة الإلكترونية، التدقيق الإلكتروني) الذي يعد متغيرا

مستقلاً، في تحقيق التنمية المستدامة والتي تعد من أهم المشاكل التي تواجه دول العالم في العصر الحالي بوصفها متغيراً معتمداً، واختيرت بيئة الدراسة في مديرية بلدية محافظة نينوى وطبقت الدراسة على عينة قصدية بواقع (39) فرد من مجموع (45) من الأفراد العاملين في مجال تكنولوجيا المعلومات داخل وحدات المديرية. واعتمدت الدراسة على أداة الاستبانة كأداة رئيسية في جمع البيانات والمعلومات فضلاً عن المقابلات الشخصية ولقد سعت لاختبار عدد من الفرضيات المتعلقة بعلاقات التأثير بين متغيرات الدراسة من أجل الإجابة عن الأسئلة المتعلقة بمشكلة الدراسة والوصول إلى الأهداف الموضوعية، ولقد استعملت العديد من الأساليب الإحصائية أبرزها (التكرارات، النسب المئوية، الوسط الحسابي، الانحراف المعياري)، وذلك باعتماد برامج (SPSS) لاختبار صحة فرضيات الدراسة والتأكد منها. ومن أبرز الاستنتاجات التي توصلت إليها الدراسة هو وجود علاقة معنوية ما بين الحوكمة الإلكترونية والتنمية المستدامة، وهذا يعود إلى صحة توظيف متغيرات الدراسة وتوجيهها بالاتجاه الذي يخدم المنظمة ويحقق الغاية من التعامل مع الحوكمة الإلكترونية.

الكلمات المفتاحية: الحوكمة الإلكترونية (EGOV)، التنمية المستدامة (SD).

المقدمة

يحتاج تحقيق أهداف التنمية المستدامة في الأعوام القادمة تغييراً شاملاً في طريقة تعامل الحكومات مع تحديات التنمية المتزايدة. ويتطلب الأمر إعادة التفكير في دور الحكومات في الحقبة الرقمية، وكيف تتفاعل مع المجتمع والقطاع الخاص. كيف يمكن للحكومات في الحقبة الرقمية أن تدير الشؤون العامة للدولة وكيف تتعامل مع احتياجات شعبها وكيف تقدم الخدمات وتدير أعمال التنمية والاقتصاد بشكل مستدام، هناك أدلة قوية تشير إلى زيادة تدريجية في استخدام الحكومة الإلكترونية لتقديم الخدمات العامة للمواطنين وغيرهم من الأشخاص. من خلال النظر في الممارسات التي تستخدمها الحكومة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتقديم الخدمات العامة والتفاعل مع المواطنين، فالهدف الرئيس من الحكومة الإلكترونية في دول العالم هو زيادة الوعي بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في مجال الإدارة العامة وتعزيز الممارسات القيمة لتحقيق التنمية المستدامة. لذا نحاول في هذه الدراسة تطبيق الأسس النظرية لاستراتيجية تحقيق التنمية المستدامة ضمن إطار استخدام الحوكمة الإلكترونية. وتضمنت الدراسة أربعة مباحث رئيسية: تضمن المبحث الأول منهجية الدراسة والمبحث الثاني الجانب النظري للدراسة فيما تضمن المبحث الثالث وصف متغيرات البحث واختبار الفرضيات والمبحث الرابع الاستنتاجات والتوصيات.

المبحث الأول: منهجية الدراسة

أولاً. مشكلة الدراسة: تواجه العديد من المنظمات مشكلة في كيفية توظيف الحوكمة الإلكترونية لتقديم خدماتها للزبائن بالجودة المطلوبة أو التي تلبي احتياجات الزبائن لتحقيق الاستدامة، وفي ضوء ذلك يمكن صياغة مجموعة من الأسئلة التي تشكل مجملها مشكلة أساسية للدراسة وكما يأتي:

1. هل يوجد تصور واضح لدى المنظمة المبحوثة عن مفهوم الحوكمة الإلكترونية؟
2. هل يوجد تصور واضح لدى المنظمة المبحوثة عن مفهوم التنمية المستدامة؟

3. هل توجد علاقات ارتباط وتأثير بين أبعاد الحوكمة الالكترونية والتنمية المستدامة؟

4. هل توجد علاقات ارتباط وتأثير لأبعاد الحوكمة الالكترونية والتنمية المستدامة؟

ثانياً. أهمية الدراسة:

1. تتبع أهمية الدراسة من أهمية متغيراتها العلمية المتمثلة بـ (الحوكمة الالكترونية والتنمية المستدامة) إذ عدت الحوكمة الالكترونية من أهم أدوات النجاح في المنظمات والتي يتم الاعتماد عليها في تحقيق اهداف التنمية المستدامة.

2. تأخذ الدراسة أهمية خاصة من كونها تحاول استخدام الادوات التي وفرتها تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والثورة المعرفية في أداء وظائف المنظمات في بيئتنا العراقية سيما في عمليات توفير الخدمات بالجودة التي تلبي رغبات الزبائن.

3. تتجلى أهمية هذه الدراسة ميدانيا في زيادة إدراك ادارة المنظمة المبحوثة في أن تتبنى مفهوم الحوكمة الالكترونية بوصفها من أهم مجالات حقل نظم المعلومات الذي يمكن المنظمة المبحوثة من تحسين جودة خدماتها التي تقدمها. إذ أصبح من الضروري لمثل هذه المنظمات ان تستخدم تقنيات حديثة في اعمالها لتحقيق أفضل استفادة من امكانات وقدرات تكنولوجيا المعلومات في تعزيز وتطوير خدمات هذه المنظمات.

ثالثاً. اهداف الدراسة: في ضوء تحديد مشكلة الدراسة وأهميتها، تسعى الدراسة إلى تحقيق جملة من الاهداف سواء على المستوى الأكاديمي أو على المستوى التطبيقي وكما يأتي:

1. تشخيص مستوى تبني أبعاد الحوكمة الإلكترونية والتنمية المستدامة في المنظمة المبحوثة ومدى التباين في ذلك.

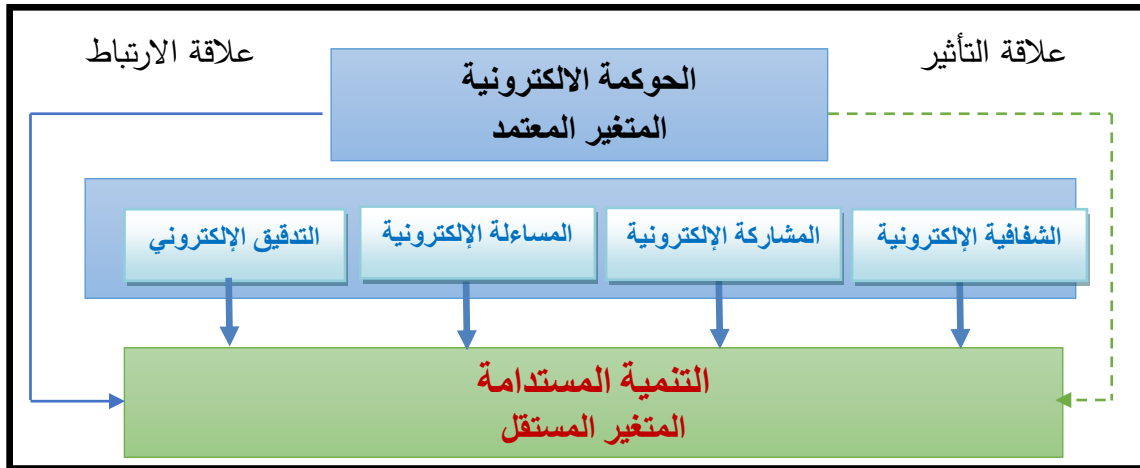
2. اختبار علاقة الارتباط بين أبعاد الحوكمة الإلكترونية والتنمية المستدامة في المنظمة المبحوثة.

3. اختبار مدى التأثير بين أبعاد الحوكمة الإلكترونية والتنمية المستدامة في المنظمة المبحوثة.

4. تهدف الدراسة إلى ايجاد إطار مفاهيمي لضبط مهام واداء المنظمات وخاصة الخدمية من خلال تطبيقها لمبادئ الحوكمة الإلكترونية في تقديم الخدمات إلى مختلف المستفيدين وفقاً لأسس موضوعية وقانونية.

5. عرض مجموعة من المقترحات أمام القائمين في المنظمة المبحوثة بشأن ما توصلت إليه الدراسة من نتائج، فضلاً عن تلك المقترحات التي تخص الباحثين في هذا المجال لإجراء البحوث العلمية وزيادة التراكم المعرفي.

رابعاً. مخطط الدراسة وفرضياتها: إن الدراسة الحالية تتبنى مخططاً افتراضياً يعتمد على الأطر المفاهيمية المعروضة في الحوكمة الالكترونية والتنمية المستدامة، ويعتمد النموذج على بعدين أساسيين هما: الحوكمة الالكترونية بعداً مستقلاً ويضم مجموعة أبعاد (الشفافية الإلكترونية، المشاركة الإلكترونية، المساءلة الإلكترونية، التدقيق الإلكتروني) والتنمية المستدامة بوصفها بعداً معتمداً وكما هو موضح في الشكل رقم (1) الذي يعبر عن طبيعة العلاقات واتجاهات التأثير بين متغيراته.



الشكل (1): أنموذج الدراسة الفرضي

المصدر: "من اعداد الباحثان بالاعتماد على متغيرات الدراسة"

خامساً. فرضيات الدراسة:

الفرضية الرئيسية الأولى: هناك علاقة ارتباط معنوية لأبعاد الحوكمة الإلكترونية في التنمية المستدامة في المنظمة المبحوثة وتتفرع منها الفرضيات الفرعية الآتية:

1-1. هناك علاقة ارتباط معنوية ذو دلالة إحصائية لبعد الشفافية الإلكترونية مع التنمية المستدامة؟
 2-1. هناك علاقة ارتباط معنوية ذو دلالة إحصائية لبعد المشاركة الإلكترونية مع التنمية المستدامة؟

3-1. هناك علاقة ارتباط معنوية ذو دلالة إحصائية لبعد المساءلة الإلكترونية مع التنمية المستدامة؟
 4-1. هناك علاقة ارتباط معنوية ذو دلالة إحصائية للبعد التدقيق الإلكتروني مع التنمية المستدامة؟
الفرضية الرئيسية الثانية: هناك علاقة تأثير معنوية لأبعاد الحوكمة الإلكترونية في التنمية المستدامة في المنظمة المبحوثة وتتفرع منها الفرضيات الفرعية الآتية:

1-1. هناك علاقة تأثير معنوية ذو دلالة إحصائية لبعد الشفافية الإلكترونية في التنمية المستدامة؟
 2-1. هناك علاقة تأثير معنوية ذو دلالة إحصائية لبعد المشاركة الإلكترونية في التنمية المستدامة؟
 3-1. هناك علاقة تأثير معنوية ذو دلالة إحصائية لبعد المساءلة الإلكترونية في التنمية المستدامة؟
 4-1. هناك علاقة تأثير معنوية ذو دلالة إحصائية للبعد التدقيق الإلكتروني في التنمية المستدامة؟

سادساً. منهج وأداة الدراسة: تم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي وتم إعداد أداة الدراسة الحالية وتهيئتها ليمثل الجزء الأول المقاييس الخاصة بمتغيرات الدراسة على بعدين. تضمن البعد الأول الأبعاد الأربعة لقياس الحوكمة الإلكترونية. ويضم البعد الثاني التنمية المستدامة وتم تصميم فقرات البحث في الاستبانة لغرض جمع البيانات من الجانب الميداني للبحث والمتمثل بمديرية بلدية محافظة نينوى، وتمثل مجتمع الدراسة بالأفراد العاملين في مجال تكنولوجيا المعلومات داخل الوحدات التابعة لشعبة تكنولوجيا المعلومات في المديرية، إذ تم اختيار 39 فرد لتمثيل عينة الدراسة من مجموع 45 فرد وذلك لقياس متغيراتها بناءً على الإجابات بحسب أنموذج ليكرت الخماسي. حيث تضمنت الاستبانة (30) سؤالاً عن متغيرات الدراسة المعتمد والمستقل. وتم توزيع (45) استمارة وتم استعادة (39) استمارة حيث استبعد (6) استمارات لعدم صلاحيتها.

سابعاً. الحدود الزمانية والمكانية للدراسة: تمثلت الحدود الزمانية للبحث بالفترة 2022/4/26 الى 2022/8/10 لإنجاز الدراسة. وتمثلت الحدود المكانية بمديرية بلدية محافظة نينوى في الجانب الايسر من مدينة الموصل.

المبحث الثاني: الجانب النظري

المحور الأول: الحوكمة الإلكترونية

اولاً. مفهوم الحوكمة الإلكترونية: ينصب التركيز الرئيسي للحوكمة الإلكترونية وعناصر الحوكمة الإلكترونية على تقديم خدمات شفافة وعادلة وخاضعة للمساءلة للمواطنين، والهدف من الحوكمة الإلكترونية تسهيل وتحسين جودة الحوكمة وضمان مشاركة الناس في عملية الحوكمة من خلال الوسائل الإلكترونية مثل البريد الإلكتروني، ومواقع الويب، واتصال الرسائل القصيرة، وغيرها. فهي إدارة الكترونية ذكية شفافة مع وصول سهل وتدفق أمن حقيقي للمعلومات عبر الحواجز بين المنظمات وتقديم خدمة عادلة وغير منحازة للمواطن (Kumar, et al., 2014: 6)، وتعرف الحوكمة الإلكترونية بأنها الاستخدام الاستراتيجي والمنهجي لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتعزيز كفاءة الحكومة وفعاليتها (Sodhi, 2016: 93). إذ تهدف الحكومة الإلكترونية إلى تعزيز الوصول إلى الخدمات الحكومية وتقديمها لصالح المواطنين، والأهم من ذلك أنها تهدف إلى المساعدة في تعزيز توجه الحكومة نحو الحوكمة الفعالة وزيادة الشفافية لتحسين إدارة الموارد الاجتماعية والاقتصادية للبلد من أجل التنمية. لذا تعرف الحوكمة الإلكترونية (Electronic Governance) على أنها استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (ICT) لتخطيط وتنفيذ ومراقبة البرامج والمشاريع والأنشطة الحكومية. فهي لتعزيز كمنط للتحويل من التقليد إلى استخدام المعلومات والتقنيات الحديثة من قبل الحكومة لدعم الخدمات العامة، والإدارة الحكومية، وعمليات التشنج اللاإرادي، والعلاقات بين المواطنين، والمجتمع المدني، والقطاع الخاص، والحكومة الإلكترونية. يمكن أن يحول خدمة المواطنين، ويوفر الوصول إلى المعلومات لتمكينهم من المشاركة في الحكومة وتعزيز الفرص الاقتصادية والاجتماعية للمواطنين (Jared & Zachary, 2015: 157). فهي وسيلة لزيادة الشفافية في الإدارة العامة من خلال تسهيل نقل معلومات الأنشطة إلى أولئك الذين يخضعون للحكم (Bosek, 2017: 6). فهي ممارسة السلطة السياسية والاقتصادية والإدارية لإدارة شؤون الدولة على المستويات. كافة من خلال استخدام تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات لزيادة إمكانية الدخول، للخدمات الحكومية ونشرها عبر الشبكات لتعم الفائدة على المجتمع واصحاب المصالح الخاصة والعاملين (الهروط، 2018: 9). ويذكر (Bisogno et al., 2022: 19) إن التحقيق في الحوكمة الإلكترونية بشكل أساسي من منظور تكنولوجي، مع خطر تفسير عواقبها من حيث الحتمية التكنولوجية، يمكن أن يعيق النقاط إمكاناتها على المنظمة نفسها وعلاقتها مع المواطنين. ويرى الباحثان أن الحوكمة الإلكترونية هي إدارة الكترونية ذكية شفافة مع وصول سهل وتدفق أمن للمعلومات عبر الحواجز بين المنظمات وتقديم خدمة عادلة وغير منحازة للمواطن.

ثانياً. فوائد تطبيق الحوكمة الإلكترونية: أدى ظهور الحوكمة الإلكترونية إلى ظهور فرص جديدة وتغيير جذري في كيفية التعامل مع المواطنين وتفاعلهم مع حكوماتهم، وأظهرت الدراسات التجريبية أن بعض الفوائد يتم تحقيقها من خلال نشر أنظمة الحوكمة الإلكترونية التي بدورها تحدث تطوراً مهماً في توقعاتهم بجعل الحكومة أكثر كفاءة واستجابة وشفافية وشرعية

- (Moulin & Kettani, 2014: 23). وتنعكس أهمية الحوكمة الإلكترونية في تحقيق إصلاح جوانب في الإدارة العامة (القطاع العام) تتمثل بما يأتي (داخل وعبود، 2019: 71-72):
1. التوجه بالخدمات الإلكترونية للحكومة وعبور المنطقة الجغرافية والإمكانات البشرية المحدودة وتوصيلها لجميع المستفيدين في أماكن تواجدهم بوقت قياسي وعلى مدار الساعة، وتنفيذ التكامل بين المشاريع الحكومية والقطاعات الخاصة بدرجة عالية وبما يخدم الاقتصاد الوطني عن طريق دعم برامج التطوير الاقتصادي وتيسير التعاملات بين كل من القطاعات الحكومية والخاصة.
 2. دعم الجوانب الإيجابية في أعمال الحوكمة وتوسيع قاعدة المشاركة إذ توفر الشفافية والمصادقية في عمل الحوكمة من تمكين المواطنين المشاركة في اتخاذ القرار عن طريق توفيرها الدقة والسرعة في انتشار المعلومات، وأيضاً استعداد جميع الجهات الحكومية للتحويل الإلكتروني وتحقيق فاعلية في الأداء الحكومي وتبسيط أنظمة الدفع الإلكتروني.
- ثالثاً. أبعاد الحوكمة الإلكترونية:** من خلال مراجعة البحوث والادبيات يلاحظ اختلاف آراء الكتاب والباحثين في تحديد الأبعاد الأساسية للحوكمة الإلكترونية، إذ اتفق معظمهم على كل أو بعض من الأبعاد الآتية (Tripathi & Parihar, 2011: 353) (Oktem, et al., 2014: 1) (Jared & Zachary, 2015: 163) (Bisogno, et al., 2022: 3) (Abdul Salam, 2013: 26):
- أ. **الشفافية الإلكترونية (E-Transparency):** الحوكمة الإلكترونية تهدف إلى ضمان الكفاءة والمساءلة والشفافية في عمل الحكومة وإظهار طريقة الحكم الرشيد وذلك من خلال تبسيط تقنية المعلومات للعملية الإدارية، وتسهيل الأداء بشكل أكثر فاعلية. وتعني الانفتاح والتخلي عن الغموض والسرية وجعل كل شيء قابل للتحقيق والرؤية السليمة ويتحقق ذلك من خلال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، حيث يمكن للأشخاص خارج الكيان مراقبة ما يجري داخله.
 - ب. **المشاركة الإلكترونية (E-participation):** تشير المشاركة الإلكترونية إلى المشاركة في التركيز على استخدام الخدمات عبر الإنترنت، والتفاعل مع مختلف أصحاب المصلحة، ودرجة المشاركة في عملية صنع القرارات. إذ يمكن للحكومة الإلكترونية تحويل خدمة المواطنين، وتوفير الوصول إلى المعلومات لتمكين المواطنين، وتمكينهم من المشاركة في الحكومة وتعزيز الفرص الاقتصادية والاجتماعية للمواطنين، حتى يتمكنوا من حياة أفضل لأنفسهم وللجيل القادم.
 - ج. **المساءلة الإلكترونية (E-Accountability):** إن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات هي واحدة من الأدوات الرئيسية التي تدعم الحوكمة الإلكترونية من خلال زيادة الشفافية والمساءلة للمساعدة في نهاية المطاف على الحد من تكلفة العمليات التجارية الحكومية. وتعني إمداد المواطنين بالتفاصيل عن أنشطة القطاع العام والتي تتعلق بشكل أساسي بأنواع معينة من المساءلة.
 - د. **التدقيق الإلكتروني (E-Audit):** هي عمليات تتبع أي تغييرات على محتوى المعلومات في خدمات الحوكمة الإلكترونية، إذ يمكن السيطرة على الفساد في المؤسسات الحكومية من خلال استخدام خدمات تقنية المعلومات، وذلك من خلال مساءلة مقدمي الخدمات. يجب إجراء عمليات التدقيق بشكل دوري لضمان أمن النظام. فعمليات التدقيق يجب أن تشمل إدارة أمن المعلومات، وأمن النظام، والتحكم في الوصول ومعالجة القضايا المتعلقة بتدقيق أنظمة المعلومات والتدقيق الأمني، حيث تعد حماية البيانات والخصوصية والأمان جزءاً لا يتجزأ من الحوكمة الإلكترونية في التمكين الإلكتروني لتقديم الخدمات. إذ تعد التكنولوجيا المعلومات والاتصالات الاداة الفاعلة والكفوة لتقديم المساعدة للمواطنين في اتخاذ الدور المهم والفعال في عملية المساءلة.

رابعاً. **الاهداف الرئيسية للحكومة الالكترونية:** تهدف الحكومة الالكترونية إلى المساعدة في تعزيز توجه الحكومة نحو الحكم الفعال وزيادة الشفافية لتحسين إدارة الموارد الاجتماعية والاقتصادية من أجل التنمية (Jared & Zachary, 2015: 157). حيث ترتبط الحكومة الإلكترونية بشكل كبير بالعمليات الحكومية، وتحويل الأعمال، وتحقيق مستوى عالٍ من الكفاءة والفاعلية في جميع المنظمات ويمكن تحديد أهداف الحكومة فيما يأتي (القريشي وآخرون، 2019: 211) و(حمد وسعيد، 2020: 244):

1. منح المعلومات بدقة وسرعة وتقليل الكلفة والجهد وتطوير الإدارات العامة من خلال تطبيقات تكنولوجيا المعلومات وتوسيع قاعدة المستفيدين في شبكة البيانات والخدمات الإلكترونية.
2. تجنب المخاطر والأخطاء المتعلقة بالعمليات وتنفيذ الشفافية وفتح افق جديدة مع المنظمات الأخرى وضمان حقوق المنظمات من خلال سهولة استرجاع البيانات المفقودة.
3. تعيين المسؤوليات والادوار التنظيمية ووضع إطار لإطلاق مشاريع الحكومة الإلكترونية وتنمية أداء الإدارة المالية والارتقاء بمستوى الخدمات المقدمة.
4. تقديم الخدمات الإلكترونية بوقت قياسي والخروج من الإمكانيات المحدودة ومن نطاقها الجغرافي وتوصيلها للمواطنين في أي مكان متواجدين فيه، وتقوم بتوفير المعلومات الحديثة والدقيقة ودعم اتخاذ القرارات والوصول إلى الاقتصاد التنافسي المتنوع.

المحور الثاني: التنمية المستدامة

أولاً. **مفهوم التنمية المستدامة:** مفهوم التنمية المستدامة متعدد الاستخدامات ومتنوع المعاني لهذا ظهرت تعاريف متنوعة ومتعددة ومتداخلة وإن هذا التداخل بين التعريفات هو أكثر ما يميز أدبيات التنمية المستدامة في المرحلة الراهنة إلا أنها تتفق على أنها تتحقق نتيجة تفاعل الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، إن التنمية المستدامة تهدف إلى التوافق والتكامل بين البيئة والتنمية من خلال ثلاثة أنظمة هي نظام حيوي للموارد، ونظام اقتصادي، ونظام اجتماعي.

فقد عرّف (Zhou & et al., 2015: 1133) التنمية المستدامة بأنها هي المبدأ التنظيمي للحفاظ على الموارد المحدودة اللازمة لتلبية احتياجات الأجيال القادمة من الحياة على هذا الكوكب. وأيضاً بأنها عملية تتصور حالة مستقبلية مرغوبة للمجتمعات البشرية حيث تستمر الظروف المعيشية واستخدام الموارد في تلبية احتياجات الأجيال القادمة، كما ذكر (سلوم ونور، 2020: 381) بأنها هي عملية مجتمعية تهدف إلى توظيف جميع الموارد المتاحة (الطبيعية والبشرية والتكنولوجية) لتغيير مجتمع يعاني من التخلف الثقافي والاجتماعي والعلمي والجمود الاقتصادي إلى مجتمع يحرر الناس من الفقر والظلم والجهل والمرض والمساهمة برفع مستوى الحياة في كل أفراد المجتمع، ويرى (علي، 2021: 97) التنمية المستدامة هي تحقيق التكامل والترابط بين أبعادها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في آن واحد دون التفريط في أي منها، مع القدرة على الاستمرار والتواصل من منظور استغلالها للموارد الطبيعية. لذا يرى الباحثان أن التنمية المستدامة عبارة عن مفهوم للكيفية التي تدار بها الموارد المتاحة لتحقيق الاستدامة مستقبلاً.

ثانياً. **أهمية التنمية المستدامة:** لمفهوم التنمية المستدامة أهمية واضحة بالنسبة لمنظمات الأعمال ولأسباب عدة يمكن تلخيصها بالنقاط الآتية (الركابي، 2014: 442):

1. اخفاق نظريات التنمية القائمة على تطوير رأس المال المادي فخلال السبعينيات والثمانينيات من القرن المنصرم عاش العالم ظواهر أدت إلى حدوث مشكلات لا سابقة لها فشلت نظريات التنمية

الكلاسيكية في معالجتها وفتحت الطريق لبناء نظرية التنمية المستدامة للإسهام في معالجتها وتفسير حدوثها.

2. إن مفهوم التنمية المستدامة يوازي مفهوم الرفاهية الذي يتطلب الاعتراف بأن البشرية يجب أن تتعايش ضمن حدود الموارد المتاحة ومحددات طاقتها.

3. إن أغلب الدراسات الحديثة أخذت تؤكد على ضرورة الحفاظ على الموارد الطبيعية غير المتجددة واستدامتها كموضوع مهم سواء أكان في مجال الفكر أم السياسة لذا تم دمج مفهوم الاستدامة بمفهوم التنمية البشرية.

ثالثاً. أهداف التنمية المستدامة:

1. تهدف التنمية المستدامة إلى زيادة الوعي السكاني بالمشاكل والعقبات البيئية القائمة: من خلال زيادة وعي أفراد المجتمع بالمشكلات الموجودة والتي تتعرض لها البيئة والعمل على زيادة احساسهم بالمسؤولية الاجتماعية وكذلك دعوتهم للمشاركة الفعالة مع الحكومات بهدف ايجاد نتائج وحلول مناسبة واشراكهم بالتخطيط والتنفيذ لجميع البرامج والمشاريع التي لها الدور الفعال في المحافظة على التوازن البيئي (لطيف ومروة، 2019: 480).

2. فالبعض منهم مثلاً قد يضطر لزراعة الغابات من خلال تقطيع الاشجار بصورة كثيفة بشكل يفوق قدرتها على التجدد من أجل الحصول على ما يلزمهم دون أن يراعوا النتائج البيئية الخطرة المترتبة على هذه الأفعال، وهو ما يؤدي الى أن الحد من الفقر ليس مجرد ضرورة إنسانية وإنما هو يشكل آلية ناجعة لتحقيق عملية التنمية المستدامة (Ngonde& Nicholas, 2018: 27).

وقد أشار (وداد، 2018: 65) أن الغرض من فكرة التنمية المستدامة هو الوصول إلى تحقيق مجموعة من الأهداف وكما يأتي:

1. تغيير أنماط الاستهلاك خاصة تلك التي تخص الموارد الماضية، بحيث يجعلها أكثر استدامة وذلك بالمحافظة على معدلات تحددها في الطبيعة وخلق بدائل مستدامة لها.

2. تهتم التنمية المستدامة بتوجيه الموارد فيها من أجل الاستغلال الأمثل، لتحسين ورفع مستويات المعيشة عن طريق توفير الحاجات الأساسية للفئات الفقيرة، والحد من التفاوت في توزيع الثروات.

3. إن التنمية البشرية المستدامة هي الهدف الرئيس لكل الأنظمة، حيث أن الهدف منها هو توفير الاحتياجات الأساسية من خدمات صحية وبرامج تعليمية متكاملة، واكتساب وتطوير معارف الأفراد من أجل المساهمة الحقيقية في التنمية المستدامة.

4. تعني التنمية المستدامة بالسيطرة على النمو السكاني، والاهتمام برعاية وتكوين الأسرة، وكذلك العمل على توزيع السكان بين المناطق الحضرية والريفية بصورة مخططة من أجل عدم المساس بالبيئة الخضراء، والحد من تلوث واكتظاظ المدن الكبرى.

5. تهدف التنمية المستدامة إلى المحافظة على الاستخدامات المائية، من خلال تقليل الهدر وإنشاء محطات لتصفية المياه والمحافظة على المياه الجوفية، والعمل على تحسين شبكات الإمداد بالمياه الصالحة للشرب وشبكات الصرف الصحي.

6. حماية المناخ أي عدم المخاطرة باستخدام كل ما من شأنه إحداث تغييرات في المناخ العالمي، الهدف الأساس للتنمية المستدامة هو حماية البيئة من جميع الآثار السلبية للأنشطة البشرية.

7. تتطلب التنمية المستدامة تحسين ظروف المعيشة لجميع الناس دون زيادة استخدام الموارد الطبيعية إلى ما يتجاوز قدرة كوكب الأرض على التحمل.

- ثالثاً. خصائص التنمية المستدامة:** تتمتع التنمية المستدامة بمجموعة من المميزات والخصائص وكما مبين فيما يأتي (منير، وعادل، 2015: 27):
1. **الاستمرارية:** تعني أن التنمية المستدامة هي تنمية طويلة الأمد، حيث تأخذ بعين الاعتبار حقوق الأجيال القادمة في موارد الأرض وتسعى لحمايتها.
 2. **تنظيم استخدام المواد الطبيعية:** خاصة القابلة للنفاذ والمتجددة بما يضمن حق الأجيال القادمة فيها وذلك باستثمار المصادر المتجددة بمعدل مساوي لمعدل ما يتجدد منها، وأن يكون في حدود قدرة البيئة على استيعابه واستثمار المصادر غير المتجددة بمعدل مساوي لمعدل اكتشاف بدائل متجددة.
 3. **تحقيق التوازن البيئي:** وهو المعيار الضابط للتنمية المستدامة أي المحافظة على سلامة الحياة الطبيعية وإنتاج ثروات متجددة مع الاستخدام العادل للثروات غير المتجددة.
 4. **التكامل:** التنمية المستدامة تركز على تحقيق التكامل والتبادل بين الاقتصاد، المجتمع والبيئة.
- رابعاً. معوقات تحقيق التنمية المستدامة:** أشار (راشد، 2019: 224-226) بأن هناك مجموعة من معوقات تحقيق التنمية المستدامة تتمثل بالآتي:
1. محدودية الموارد الطبيعية وسوء استغلالها وكذلك وجود نقص حاد في الموارد المائية وتلوثها بصورة كبيرة وانخفاض حجم الأراضي الصالحة للاستغلال في النشاطات الزراعية وتدهور حال نوعيتها، والنقص في استخدام الطاقة المتجددة في بعض أقطار العالم.
 2. انتشار الفقر المدقع في أغلب دول العالم، إذ يعيش خمس سكان العالم عند دخل أقل من دولار في اليوم الواحد.
 3. غياب السلام والأمن اللذان يسببان عدم الاستقرار في كثير من دول العالم.
 4. استمرار الهجرة من الريف إلى المناطق الحضرية وزيادة عدد المناطق العشوائية، وزيادة الضغط على المرافق الخدمية والأنظمة الأيكولوجية وزيادة تركم النفايات وتلوث الهواء في المناطق الحضرية.
 5. زيادة حدة الأمية بسبب مشكلة الفقر وزيادة عدد السكان والبطالة وتراكم حجم الديون والفوائد عليها مما يعد معوقاً أساسياً في تحقيق التنمية المستدامة.
 6. الظروف المناخية القاسية التي تتعرض إليها أغلب المناطق من العالم، ولاسيما عند ارتفاع درجات الحرارة وانخفاض معدلات الأمطار وزيادة عمليات النتج والتبخّر مما يسبب زيادة ظاهرة الجفاف وزيادة التصحر.
 7. عدم ملائمة التقنيات والتجارب المستوردة من دول العالم المتقدمة مع الظروف الاقتصادية والبيئية والاجتماعية في بعض دول العالم النامية، وعدم وجود الكفاءات والأفراد القادرة على التعامل مع هذه التقنيات.

المبحث الثالث: وصف وتشخيص متغيرات البحث واختبار الفرضيات

أولاً. وصف عينة البحث: تمثلت عينة البحث بمجموعة من الموظفين في بلدية محافظة نينوى؛ إذ تم توزيع 45 استمارة تم استرجاع 39 استمارة، والجدول رقم (1) يوضح وصف للخصائص التي يحملها أفراد العينة.

الجدول (1): خصائص عينة البحث

الجنس	التكرار	%
ذكر	35	87.5
انثى	4	10.2
العمر	التكرار	%
29-20	-	-
39-30	20	51.2
49-40	14	35.8
50 فأكثر	5	12.8
المؤهل العلمي	التكرار	%
بكالوريوس	31	79.4
دبلوم	-	-
شهادة عليا	8	20.5
الخبرة الوظيفية	التكرار	%
5 سنة فأقل	10	25.6
10-6	6	15.3
15-11	9	23
20-16	9	23
25-21	3	7.6
26 فأكثر	2	5.1

المصدر: الجدول من اعداد الباحثان بالاعتماد على تحليل إجابات الاستبانة.

من خلال الجدول رقم (1) نلاحظ بأن نسبة فئة العمر الأعلى هي (30-39) وهذا يعود إلى طبيعة العمل الميداني الذي تحتاجه هذه الوظائف من حيث الخبرة، أما بخصوص المؤهل العلمي فقد بلغت أعلى نسبة للحاصلين على شهادة البكالوريوس وهذا يعود إلى طبيعة التعامل مع النظم الموجودة في الميدان، فضلا عن طبيعة العمل للعينة المبحوثة وهي شريحة الموظفين، أما سنوات الخبرة الوظيفية فقد بلغت أعلى نسبة (5 فأقل) وهذا يعني أن المنظمات قادرة على التعامل مع الحوكمة الالكترونية الموجودة في المنظمة لتحقيق التنمية المستدامة.

ثانياً. وصف متغير الحوكمة الالكترونية:

* الشفافية الالكترونية: من خلال الاطلاع على الجدول رقم (2) يتضح ما يأتي:

الجدول (2): التوزيع التكراري، والوسط الحسابي والانحراف المعياري، والنسب المئوية للشفافية الالكترونية

المتغير	أُتفق بشدة		أُتفق		محايد		أُتفق		أُتفق بشدة		الانحراف المعياري
	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%	
X1	12	30.8	24	61.5	3	7.7	-	-	4.23	0.58	
X2	6	15.4	4.00	24	9	23.1	-	-	3.92	0.62	
X3	8	20.5	13	33.3	15	38.5	3	7.7	3.66	0.89	
X4	10	25.6	16	41.0	8	20.5	2	5.1	3.71	1.14	
X5	13	33.3	13	33.3	7	17.9	4	10.3	3.79	1.17	
المعدل	9.8	25.12	14	38.62	8.4	21.54	3	7.7	3.86	0.88	

المصدر: الجدول من اعداد الباحثان بالاعتماد على تحليل إجابات الاستبانة

* **الشفافية الالكترونية:** يتضح من الجدول رقم (2) الخاص الشفافية الالكترونية أن المعدل العام للوسط الحسابي بلغ 3.86 وهذا يعني وجود نسبة اتفاق ايجابية حول ضرورة توافر بعد للشفافية الالكترونية في الحوكمة الالكترونية، وقد كانت أفضل مساهمة في هذا البعد هي للمتغير X1 (تصمم المنظمة برامج الكترونية خاصة للكشف عن الأخطاء والانحرافات ومعالجتها) وإن بلغت قيمة الوسط الحسابي 4.23 وانحراف معياري قدره 0.58 فيما بلغ أقل وسط حسابي 3.66 والخاص بالسؤال X3 (تتعامل المنظمة مع شكاوى الموظفين الالكترونية بصورة موضوعية والرد عليها)، وتؤثر هذه النتائج عموماً ومن خلال معدل الوسط الحسابي ضرورة امتلاك المنظمة للشفافية الالكترونية وبما يساعد على تحقيق التنمية المستدامة.

* **المشاركة الالكترونية:** من خلال الاطلاع على الجدول رقم (3) يتضح ما يأتي:

الجدول (3): التوزيع التكراري، والوسط الحسابي والانحراف المعياري، والنسب المئوية للمشاركة الالكترونية

المتغير	أُتفق بشدة		أُتفق		محايد		أُتفق		أُتفق بشدة		الانحراف المعياري
	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%	
X6	15	38.5	13	33.3	6	15.4	4	10.3	1	2.6	3.94
X7	15	38.5	14	35.9	8	20.5	1	2.6	1	2.6	4.05
X8	9	23.1	19	48.7	8	20.5	2	5.1	1	2.6	3.84
X9	6	15.4	14	35.9	11	28.2	6	15.4	2	5.1	3.41
X10	8	20.5	14	35.9	12	30.8	4	10.3	1	2.6	3.61
المعدل	10.6	27.2	14.8	37.94	9	23.08	3.4	8.74	1.2	3.1	3.77

المصدر: الجدول من اعداد الباحثان بالاعتماد على تحليل إجابات الاستبانة.

من خلال الاطلاع على الجدول رقم (4) يتضح وجود نسبة اتفاق ايجابية على مستوى المعدل العام الخاص بـ (المشاركة الالكترونية)، إذ بلغت قيمة معدل الوسط الحسابي 3.77 وكانت

أفضل مساهمة في هذا البعد هي للمتغير X7 (تعمل المنظمة على توفير البرامج المتطورة بما يخدم أنشطة المشاركة التي تزيد من جودة الخدمة) وبوسط حسابي بلغ 4.05 وانحراف معياري 0.97، أما أقل مساهمة في هذا البعد على نحوٍ عام فقد بلغ وسطها الحسابي 3.41 والخاصة بـ X9 (غالبا ما تستخدم المنظمة البرامج التطبيقية الجاهزة على الحاسوب لإنجاز أنشطتها المختلفة).

*** المساءلة الالكترونية:** من خلال الاطلاع على الجدول رقم (4) يتضح ما يأتي:

الجدول رقم (4): التوزيع التكراري، والوسط الحسابي والانحراف المعياري، والنسب المئوية للمساءلة الالكترونية

المتغير	أفق بشدة		أفق		محايد		أفق		أفق بشدة		الانحراف المعياري
	ال تكرار	%	ال تكرار	%	ال تكرار	%	ال تكرار	%	ال تكرار	%	
X11	15	38.5	18	46.2	6	15.4	-	-	4.23	0.70	
X12	10	25.6	20	51.3	7	17.9	2	5.1	3.97	0.81	
X13	6	15.4	13	33.3	15	38.5	4	10.3	3.48	0.96	
X14	11	28.2	16	41.0	10	25.6	1	2.6	3.89	0.94	
X15	12	30.8	10	25.6	12	30.8	3	7.7	3.69	1.15	
المعدل	10.8	27.7	15.4	39.48	10	25.64	2.5	6.42	3.85	0.91	

المصدر: الجدول من اعداد الباحثان بالاعتماد على تحليل إجابات الاستبانة.

يوضح الجدول رقم (4) وجود نسبة اتفاق ايجابية على مستوى معدل الوسط الحسابي لبعد المساءلة الالكترونية؛ إذ بلغت قيمة معدل الوسط الحسابي 3.85 وبانحراف معياري 0.91 وكانت أفضل نسبة مساهمة هي للسؤال X11 تراعي المنظمة المعايير الاخلاقية في تطبيق المهام الالكترونية الملقاة على عاتقها وجاءا بوسط حسابي 4.23 وانحراف معياري 0.70، في حين كان اقل وسط حسابي 3.48 والخاص بـ X13 (تعتمد ادارة المنظمة الأساليب المناسبة الالكترونية لقياس اداء العاملين التي تمكنها من مساءلتهم).

*** التدقيق الالكتروني:** من خلال الاطلاع على الجدول رقم (5) يتضح ما يأتي:

الجدول (5): التوزيع التكراري، والوسط الحسابي والانحراف المعياري، والنسب المئوية للتدقيق الالكتروني

المتغير	أفق بشدة		أفق		محايد		أفق		أفق بشدة		الانحراف المعياري
	ال تكرار	%	ال تكرار	%	ال تكرار	%	ال تكرار	%	ال تكرار	%	
X16	13	33.3	16	41.0	9	23.1	1	2.6	4.05	0.82	
X17	4	10.3	22	56.4	12	30.8	1	2.6	3.74	0.67	
X18	7	17.9	21	53.8	8	20.5	3	7.7	3.82	0.82	
X19	9	23.1	14	35.9	13	33.3	3	7.7	3.74	0.90	
X20	13	33.3	17	43.6	6	15.4	3	7.7	4.02	0.90	
المعدل	9.2	23.58	18	46.14	9.6	24.62	2.2	5.66	3.87	0.82	

المصدر: الجدول من اعداد الباحثان بالاعتماد على تحليل إجابات الاستبانة.

يوضح الجدول رقم (5) وجود نسبة اتفاق ايجابية على مستوى معدل الوسط الحسابي لبعد التدقيق الالكتروني؛ إذ بلغت 3.87 وانحراف معياري 0.82 وكانت أفضل نسبة مساهمة هي للسؤال X16 (تدعم ادارة المنظمة وصول المعلومات للموظفين بأسرع وقت وأقل جهد وتكاليف). وجاء بوسط حسابي 4.05 وانحراف معياري 0.82، في حين كان أقل وسط حسابي 3.74 لـ X17 (تسعى إدارة المنظمة إلى التوصل لطرق جديدة فعالة للتحقق من العمليات كافة التي تقوم بها المنظمة) وX19 (تمتلك المنظمة عاملين ذوي مهارات فنية متميزة تمكنهم من عملية التدقيق الالكتروني).

ثالثاً. التنمية المستدامة: من خلال الاطلاع على الجدول رقم (6) يتضح ما يأتي:
الجدول رقم (6): التوزيع التكراري، والوسط الحسابي والانحراف المعياري، والنسب المئوية للتنمية المستدامة

المتغير	أفق بشدة		أفق		محايد		أفق		أفق بشدة		الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
	%	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%	التكرار		
X21	15	38.5	13	33.3	7	17.9	4	10.3	-	-	4.00	1.00
X22	7	17.9	16	41.0	9	23.1	6	15.4	1	2.6	3.56	1.04
X23	9	23.1	15	38.5	11	28.2	3	7.7	1	2.6	3.71	0.99
X24	4	10.3	14	35.9	16	41.0	3	7.7	2	5.1	3.38	0.96
X25	8	20.5	12	30.8	13	33.3	5	12.8	1	2.6	3.53	1.0
X26	7	17.9	16	41.0	10	25.6	4	10.3	2	5.1	3.56	1.07
X27	13	33.3	17	43.6	9	23.1	-	-	-	-	4.10	0.75
X28	10	25.6	14	35.9	10	25.6	3	7.7	2	5.1	3.69	1.10
X29	7	17.9	17	43.6	11	28.2	1	2.6	3	7.7	3.61	1.06
X30	9	23.1	20	51.3	5	12.8	4	10.3	1	2.6	3.82	0.99
المعدل	8.9	22.81	15.4	39.49	10.1	25.88	3.66	9.42	1.62	4.17	3.69	0.99

المصدر: الجدول من اعداد الباحثان بالاعتماد على تحليل إجابات الاستبانة
من خلال متابعة الجدول رقم (6) يتضح بأن معدل الوسط الحسابي بلغ 3.69 وهذا يشير إلى نسبة اتفاق جيدة بين الأفراد المبحوثين بخصوص امكانية تحقيق التنمية المستدامة باستخدام أبعاد الحوكمة الالكترونية وما يدعم ذلك قيمة الانحراف المعياري البالغة 0.99 وكانت أفضل مساهمة في هذا المتغير هي للسؤال X27 (تعمل المنظمة على تقديم الخدمات باقل استخدام للموارد)، وجاء هذا السؤال بوسط حسابي بلغ 4.10 وانحراف معياري 0.75، أما أقل وسط حسابي مقارنة بالأوساط الأخرى ضمن نفس المتغير فقد كان للسؤال X24 (هناك عملية توضيح مستمر لمفهوم التنمية المستدامة لجميع العاملين في المنظمة) بوسط حسابي 3.38 وانحراف معياري 0.96.

المبحث الثالث: اختبار فرضيات البحث

اولاً. تحليل علاقات الارتباط بين متغيرات البحث: استكمالاً لمتطلبات التحليل الوصفي فقد تم تحديد علاقات الارتباط بين المتغيرات البحثية، إذ يوضح الجدول (7) إلى وجود علاقات ارتباط احصائية موجبة ذات دلالة معنوية بين المتغير المستقل (الحوكمة الالكترونية) والمتغير المعتمد (التنمية المستدامة) إذ بلغت (0.662^{**}) عند مستوى معنوية 0,05.

الجدول (7): علاقات الارتباط بين الحوكمة الالكترونية والتنمية المستدامة

الحوكمة الالكترونية	المتغير المستقل المتغير المعتمد
0.662	التنمية المستدامة

$$**P \leq N=39, 0,05$$

المصدر: الجدول من اعداد الباحثان بالاعتماد على نتائج التحليل الاحصائي.
أما على المستوى الجزئي فتشير النتائج إلى وجود علاقة ارتباط معنوية بين المتغير المعتمد (التنمية المستدامة) والمتغير المستقل (الحوكمة الالكترونية) المتمثل في (الشفافية الالكترونية – المشاركة الالكترونية – المساءلة الالكترونية – التدقيق الالكتروني) لكن بنسب متفاوتة والجدول رقم (8) يوضح ذلك.

الجدول (8): معاملات الارتباط بين المتغيرين على المستوى الجزئي

الحوكمة الالكترونية				المتغير المستقل المتغير المعتمد
التدقيق الالكتروني	المساءلة الالكترونية	المشاركة الالكترونية	الشفافية الالكترونية	التنمية المستدامة
0.576	0.595	0.592	0.415	

$$**P \leq N=39, 0,05$$

المصدر: الجدول من اعداد الباحثان بالاعتماد على نتائج التحليل الاحصائي.
استناداً إلى ما تقدم يتم رفض فرضية العدم التي تنص على عدم وجود علاقة ارتباط معنوية وعلاقة أثر بين الحوكمة الالكترونية بدلالة أبعادها والتنمية المستدامة في المنظمة المبحوثة. ثانياً تحليل علاقة الأثر بين متغيرات البحث:

الجدول (9): الانحدار الخطي البسيط وتحليل التباين لأنموذج تأثير الحوكمة الالكترونية والتنمية المستدامة

R ²	قيمة t		قيمة F		الحوكمة الالكترونية		المتغير المستقل المتغير المعتمد
	الجدولية	المحسوبة	الجدولية	المحسوبة	B1	β0	التنمية المستدامة
0.439	1.69	5.378	4.12	28.920	0.828	0.414	

$$P \leq 0.05 \text{ df} = 38 \text{ N}=39$$

المصدر: الجدول من اعداد الباحثان بالاعتماد على نتائج التحليل الاحصائي.
الجدول (10): الانحدار الخطي البسيط وتحليل التباين لأنموذج تأثير الحوكمة الالكترونية والتنمية المستدامة على المستوى الجزئي

التنمية المستدامة					الحوكمة الالكترونية
t	F	R ²	B1	β0	الشفافية الالكترونية
2.778	7.716	0.173	0.489	1.808	
4.473	20.006	0.351	0.580	1.513	المشاركة الالكترونية

التنمية المستدامة					الحوكمة الالكترونية
t	F	R ²	B1	β0	
4.502	20.269	0.354	0.655	1.175	المساءلة الالكترونية
4.287	18.375	0.332	0.671	1.097	التدقيق الالكتروني

المصدر: الجدول من اعداد الباحثان بالاعتماد على نتائج التحليل الاحصائي

$P \leq 0.05$, $df = 38$, $N=39$ ، قيمة (T) الجدولية: (1.69)، قيمة (F): (4.12).

يتضح من خلال الجدولين رقم (9) و(10) الذي يستعرض أثر الحوكمة الالكترونية بدلالة أبعادها في تحقيق التنمية المستدامة وعلى المستويين الكلي والجزئي بأن قيمة مؤشرات t في الحوكمة الالكترونية (الشفافية الالكترونية-المشاركة الالكترونية-المساءلة الالكترونية-التدقيق الالكتروني) هي معنوية عند مستوى 0.05 وبدرجة حرية 38، كذلك فإن قيمة F المحسوبة هي أكبر من قيمة F الجدولية في الأبعاد (الشفافية الالكترونية – المشاركة الالكترونية – المساءلة الالكترونية – التدقيق الالكتروني) مما يدل على معنوية النماذج المطروحة عند مستوى معنوية 0.05 وبدرجة حرية 38 في هذه المؤشرات، مما يدعم ذلك هو أن مقياس المصادقية بلغ نسبة 91% وهي نسبة عالية وكما في الجدول رقم (11).

Reliability Statistics	
Cronbach's Alpha	N of Items
.916	30

المصدر: الجدول من اعداد الباحثان بالاعتماد على نتائج التحليل الاحصائي.

المبحث الرابع: الاستنتاجات والتوصيات

أولاً. الاستنتاجات: من خلال ما تقدم من النتائج نستعرض أدناه بعض الاستنتاجات والمقترحات التي توصل إليها البحث:

1. أصبح مفهوم الحوكمة الإلكترونية يشكل مدخلا جديدا لتحسين مستوى الخدمات المقدمة في القطاع العام وذلك لتحسين مستويات الأداء كما ونوعا وأسلوبا وجاء استخدام الحوكمة الإلكترونية لتغيير الصورة التقليدية للمنظمات التي تتمثل بالبيروقراطية والهرمية التنظيمية وكذلك للحد من الفساد الإداري والمحسوبية وزيادة الشفافية والانفتاح.
2. أظهرت النتائج ان هناك مستوى جيد لتطبيق أبعاد الحوكمة الالكترونية لدى المنظمة المبحوثة من خلال انجاز أعمالها إلكترونياً.
3. أشارت النتائج إلى أن المنظمة المبحوثة تستخدم برامج الكترونية خاصة للكشف عن الأخطاء والانحرافات ومعالجتها.
4. تعاني المنظمة المبحوثة من عدم وجود البرامج التطبيقية الجاهزة على الحاسوب لإنجاز أنشطتها المختلفة
5. تحتاج المنظمة الى عاملين ذوي مهارات فنية متميزة تمكنهم من عملية التدقيق الالكتروني.
6. أشارت النتائج بشكل عام إلى وجود علاقة معنوية ما بين الحوكمة الالكترونية والتنمية المستدامة، وهذا يعود إلى صحة توظيف متغيرات الدراسة وتوجيهها بالاتجاه الذي يخدم المنظمة ويحقق الغاية من التعامل مع الحوكمة الالكترونية.

ثانياً. التوصيات: من خلال ما تقدم فإن أبرز التوصيات التي تقدمها الدراسة والتي تدعم وتعزز من ممارسات الحوكمة الالكترونية والتي تتمثل بالآتي:

1. توفير العديد من الدورات التدريبية للعاملين وتشجيعهم نحو لاستخدام الحوكمة الالكترونية.
2. تفعيل دور الحوكمة الالكترونية لدى المنظمة من خلال التعامل مع أبعادها لتقديم الجديد من الخدمات وبصورة مستدامة.
3. يتوجب على إدارة المنظمة تعميق وعي التنمية المستدامة في انشطتها المستقبلية لما لها من دور بارز في التغيرات البيئية المختلفة والظروف الراهنة التي يمر بها العالم.
4. يتوجب على مديري المنظمات ضرورة العمل على توظيف الحوكمة الالكترونية من أجل تجاوز معوقات التنمية المستدامة من خلال صياغة استراتيجية مقترحة متكاملة تعمل على تحديد هذه المعوقات وتحديد مسبباتها والعمل على معالجة الأسباب قدر الإمكان من أجل القضاء عليها.
5. زيادة التعامل مع أحدث التقنيات المتطورة لتعزيز سرعة انجاز الأعمال والتي تؤدي إلى تطوير العمل واستخدام النظام بصورة دائمة.
6. استثمار العلاقة الموجودة بين الحوكمة الالكترونية والتنمية المستدامة والتي تخدم واقع المنظمة بشكل فعلي وحيوي.

المصادر

اولاً. المصادر العربية:

1. حمد، علاء دهام، وسعيد، مثنى محمد، (2020)، تأثير الحوكمة الإلكترونية في تحقيق الأداء الابتكاري: دراسة تطبيقية في مديرية شؤون الجوازات بوزارة الداخلية، مجلة الاقتصاد والعلوم الإدارية، المجلد (26)، العدد (119).
2. داخل، ليلى عبد الصاحب، وعبود، فرج غني، (2019)، دور الحوكمة الإلكترونية في تحقيق التقدير الذاتي للتحاسب الضريبي في الشركات العراقية: دراسة تطبيقية لعينة من الشركات الصناعية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، مجلة المثنى للعلوم الإدارية والاقتصادية.
3. راشد، زينة عبد المحسن، (2019)، تحقيق التنمية المستدامة في المجتمع، مجلة اشراقات تنموية، المجلد 4، العدد العشرين، الجامعة المستنصرية، العراق.
4. الركابي، علي خلف سلمان، (2014)، استجابة المحاسبة للمحافظة على البيئة ودعم التنمية المستدامة، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد الخاص بالمؤتمر العلمي المشترك، العراق.
5. سلوم، تأميم محمد، ونور، خليل إبراهيم، (2020)، تحليل علاقة تدوير النفايات بأهداف التنمية المستدامة، مجلد 26، العدد 117، العراق.
6. علي، بن حكوم، (2021)، المقاولاتية الاجتماعية ودورها في التنمية المستدامة دراسة حالة، أطروحة الدكتوراه (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة أحمد دراية أدرار.
7. القرشي، محمد عبد الحسن، وزبين، حيدر عطاء، والعايدي، إبراهيم نعيم، (2019)، دور توطيق الرواتب في تعزيز الحوكمة الإلكترونية: دراسة تحليلية في الجامعات، مجلة الكوت. العدد 033.
8. لطيف، باسم فاضل، مروة احمد عواد، (2019)، دراسة اقتصادية وقياسية للعوامل المؤثرة في التنمية الاقتصادية المستدامة في القطاع الزراعي في العراق للمدة (1990-2017)، مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية، المجلد 15، العدد 48، جامعة تكريت، العراق، العراق.

9. منير، وداعي، وعادل، بويبية، (2015)، التوسع العمراني في إطار مبادئ التنمية المستدامة - مدينة سطيف: دراسة نقدية لمخطط شغل الأراضي (04) لحي ثليجان ومخطط شغل الأراضي (09) لحي Z.H.U.N، رسالة ماجستير (غير منشورة)، معهد تسيير التقنيات الحضرية، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي.

10. وداد، عباس، (2018)، دور سياسات التنمية المستدامة في الحد من الفقر - دراسة حالة: الجزائر، الأردن واليمن، أطروحة الدكتوراه (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس.

ثانياً. المصادر الأجنبية:

1. Abdul Salam, M., (2013), E-Governance for Good Governance Public Service Delivery, Institute of Governance Studies, BRAC University, Bangladesh.
2. Boseke, L., (2017), Information Sharing, Transparency, and E-Governance Among County Government Offices in Southern Michigan. All NMU Master's Thesis.
3. Hongbo, Wu, (2016), The Sustainable Development Goals Report United Nations New York.
4. Kettani, D., & Moulin B., (2014). E-government for good governance in developing countries: Empirical evidence from the eFoz Project. International Development Research Centre.
5. Kumar,P.,Kumar,D.,and Kumar, N., (2014), E-Governance in India: Definitions ,Challenges and Solution.International Journal Computer Applications (0957-8887)Volume 101-No.16.
6. Mandela Metropolitan University. <http://hdl.handle.net/10948/33419>
7. Marco Bisogno, Beatriz Cuadrado-Ballesteros & Serena Santis (2022): Do e government initiatives and e-participation affect the level of budget transparency? International Public Management Journal.
8. Ngonde, Nicholas, (2018), The impact of poverty alleviation on sustainable development in South Africa and Uganda, Nelson.
9. Omariba Bosire Zachary, Okebiro Omari Jared, (2015), International Journal of Scientific Research and Innovative Technology Vol. 2 No. 1; January.
10. Sodhi, I.S. (2016), Application of e-government in developing countries-issues ,challenges and prospects in India. Special issue on E-government 'Future of government: Learning from the past': Vol. 4No.3. p.p 91-109.
11. Tripathi, A. and Parihar, B., (2011), E-Governance Challenges and Cloud Benefits. Proceedings of the IEEE International Conference on Computer Science and Automation Engineering (CSAE), Shanghai, 10-12 June 2011, 351-354.
12. Ubaldi, B.C., (2011), The impact of the Economic and Financial Crisis on e-Government in OECD Member Countries. European Journal of epractice,11,5-18.
13. Zhou, Shiquan; Patty, Aragona and Chen, shiming, (2015), Advances in Energy Science and Equipment Engineering, London: CRC Press.